

في دعاوى كثيرة مؤلفون وناشرون وبنوع خاص في أمر حماية كل من الفريقين ضد المطبوعات «القرضية» (الاميركية أو الهولندية في الغالب).

هناك نوعان من الأنظمة لدفع حقوق المؤلف: الأول يكون بدفع مبلغ مقطوع والثاني يكون بدفع مبلغ نسبي من المبيعات، ففي الأول ينال المؤلف دفعة واحدة مبلغاً من المال يتخلى بموجبه للناشر عن حقوقه كافة مهما أصاب مؤلفه من نجاح لاحق. أما في الثاني يكون الدفع حسب النسبة المئوية فيحصل فيه الكاتب على جزء من المبيع الصافي لكل كتاب. ويتدرج هذا الجزء من 5% للكاتب العلمية إلى 12% و15% للكاتب التي تصيب نجاحاً. وتلحظ بعض العقود نسبة مئوية تصاعديّة حسب حجم المبيع. بالإضافة إلى ذلك يقوم الناشر عادة بإعطاء المؤلف سلفة أو أكثر ككفالة لعدد معيّن من الكتب وفي أوقات محددة (إنزال الكتاب إلى السوق إلخ...).

وبين هذين النوعين صيغ لا حد لها من الاتفاقات الممكنة. يمكن أن نذكر على سبيل المثل العقد الذي أبرمه بالزرك مع HETZEL هتزيل وPAULIN بولين وDUBOCHET دوبوشيه وسوش لنشر «المهزلة الإنسانية». وكان نموذجاً لعصره. وينص الاتفاق على أن يحصل بالزرك على 50 سنتيماً (وهذا كان كرمياً) عن كل واحدة من الـ60000 نسخة لتلك الطبعة (عشرون جزءاً يطبع من كل منها 3000 نسخة) فيكون المبلغ إذن 30000 فرنك. ولكن إذا كان 15000 فرنك يجب أن تدفع نقداً، وهذا ما حصل فإن الـ15000 الأخرى ما كان لبلزرك أن يقبضها إلا بعد تصريف ثلثي النسخ وهذا ما لم يحدث أبداً. واضطر بالزرك فوق هذا أن يعيد إلى الناشر من أصل الـ15000 فرنك التي قبضها أكثر من 5000 فرنك بدل تصحيحات. وفي الواقع إن تصحيحات الكاتب على التجارب المطبعية متى تعدت حداً ما تكون على نفقة الكاتب وبالزرك كان يشطب ويصحح الكثير.

إن تطوّر الإذاعة والتلفزيون وعقد اتفاقات دولية قد أعطت أهمية متزايدة لحقوق الاقتباس والترجمة التي يتقاسمها بشكل عام المؤلف والناشر. إذن فإن عقداً لنشر مؤلف ما يتسم أكثر فأكثر بطابع اتفاق بين رأس المال والعمل. وكثيرة هي